# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

## «المعامل» توقع عقد إنجاز جسر دوار البدع مع وزارة الأشغال

قالت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات (المعامل)، إنها وقعت عقدا مع وزارة الأشغال العامة بمبلغ 18,65 مليون دينار يتعلق باستكمال أعمال «انجاز وصيانة جسر وخدمات أخرى على شارع الخليج العربي عند دوار البدع» لمدة 600 يوم. وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت أنها تتوقع تحقيق ربح بنسبة 6٪ من قيمة المشروع حيث ستنعكس على البيانات المالية للشركة اعتبارا من 2017 وحتى 2019 مبينا أن هذه النسب «تقديرية وغير ثابتة وتتغير صعودا وهبوطا على ضوء مراحل سير المشروع ومدة التنفيذ ونسب الانجاز ومدى تحقق النتائج الفعلية». يذكر ان وزارة الاشغال كانت قد سحبت مشروع انشاء جسر على شارع الخليج العربي عند دوار البدع من شركة مشرف بعد إعلانها وجود تلاعبات في نقل التكاليف بين المشروعات التي تنفذها بشكل غير صحيح.

### 50 مليون دينار صافي شراء الأجانب في 5 أشهر مقابل 66 مليوناً صافي بيع الكويتيين

# دخول مكثف للمؤسسات الأجنبية في البورصة منذ بداية 2017

أحمد موسى

كشفت إحصائيات حديثة للبورصة حول فئات وجنسيات المتعاملين خلال الشهور الخمسة الأولى من 2017 عن توجه بيعي مكثف للكويتيين قابلته عمليات شرائية من قبل الخليجيين والأجانب المؤسساتيين على وجه الخصوص ليسجلوا أعلى معدل شراء في 3 سنوات.

**الأفراد الكويتيون يواصلون الهروب للشهر الثالث على التوالي**

**الصناديق الاستثمارية الكويتية تسجل 20 مليون دينار صافي شراء**

**المؤسسات والصناديق الخليجية كثفت من عملياتها الشرائية**

### تعاملات الكويتيين

وبلغت محصلة تعاملات الكويتيين منذ بداية 2017 حتى نهاية مايو الماضي صافي بيع بقيمة 66 مليون دينار بعد تسجيلهم مشتريات بقيمة 3,1 مليارات دينار وعمليات بيعيه بقيمة 3,2 مليارات دينار مستحوذين على قرابة 88,5٪ من إجمالي التعاملات.

واشترى الأفراد الكويتيون بقيمة 1,68 مليار دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام مقابل عمليات بيع بقيمة 1,7 مليار دينار، مسجلين صافي بيع بقيمة 19,3 مليون دينار.

وجاءت المؤسسات لتسجل صافي بيع منذ بداية العام بعد تسجيلها مشتريات بقيمة 465,5 مليون دينار مقابل 498,3 مليون دينار من جانب البيع، مسجلة بذلك صافي بيع بقيمة 33 مليون دينار، فيما استحوذت المؤسسات على 14٪ من التعاملات.

ولحقت محافظ العملاء بعمليات البيع مسجلة صافيا بيعيا بقيمة 33,5 مليون دينار منذ بداية العام، حيث سجلت عمليات شراء بقيمة 749 ملايين دينار مقابل 782,3 مليون دينار مستحوذة على 20٪ من التعاملات.

وخالفت الصناديق الاستثمارية الكويتية تجاه الأفراد والمحافظ والمؤسسات بعد تسجيلها صافي شراء بقيمة 19,7 مليون دينار إلا أنها استحوذت على نسبة لم تتخط 6٪ من التعاملات مسجلة شراء بقيمة 213 مليون دينار وبيعا بقيمة 194 مليون دينار.

### الخليجيون إلى الشراء

واتجه الخليجيون إلى الشراء في الشهور الخمسة الأولى من العام بقيمة 16,4 مليون دينار، حيث سجل الأفراد والمؤسسات ومحافظ العملاء صافي شراء، بالإضافة إلى الصناديق الاستثمارية.

وكثفت المؤسسات الخليجية والصناديق من عملياتها الشرائية، حيث بلغ صافي شراء المؤسسات نحو 9,4 ملايين دينار، فيما بلغت مشتريات الصناديق الاستثمارية 6,3 ملايين دينار بعد تسجيل شراء بقيمة 14,2 مليون دينار وبيع بقيمة 8 ملايين دينار.

وحقق الأجانب صافي شراء مستغلين تراجع أسعار الأسهم ووصولها إلى مستويات مغرية لبناء مراكز استثمارية جديدة مسجلين صافي شراء بقيمة 49,6 مليون دينار، حيث باع الأفراد الأجانب والصناديق، فيما اتجهت المؤسسات إلى الشراء، حيث سجلت مشتريات بقيمة 148,4 مليون دينار هي الأعلى منذ 3 سنوات مقابل بيع بقيمة 90 مليون دينار بمحصلة شرائية بقيمة 58,4 مليون دينار.

وسجلت الصناديق الاستثمارية صافي بيع بقيمة 8,2 ملايين دينار بعد تسجيل مشتريات بقيمة 26,3 مليون ينار وبيع بقيمة 34,5 مليون دينار.

يذكر أن الصندوق السيادي النرويجي، أكبر الصناديق الاستثمارية من حيث القيمة عالميا، رفع من استثماراته في البورصة الكويتية بأسهم 9 شركات، إلى 111,1 مليون دولار في نهاية 2016.

وواصلت مستويات السيولة المتداولة في البورصة الكويتية تراجعاتها لتبلغ أدنى مستوى لها في 2017 وسط مخاوف من عزوف عن التداولات تعود إليها البورصة مرة أخرى بعد حالة فوران عاشتها لفترة قصيرة.

ومنذ بداية العام ارتفع المؤشر السعري للبورصة 18٪، ليغلق عند مستوى 6785 نقطة، رابحا أكثر من ألف نقطة، فيما ارتفعت القيمة السوقية إلى 27,66 مليار دينار.

وبلغت السيولة المتداولة منذ بداية العام نحو 3,5 مليارات دينار بزيادة 157٪ عن مستوياتها لنفس الفترة من العام 2016 والبالغة 1,36 مليار دينار.

يذكر أن البورصة الكويتية شهدت خلال منتصف مايو الماضي إطلاق المرحلة الأولى من نظام ما بعد التداول ونظام تغير الوحدات السعرية الجديد ومن أبرز تفاصيل المرحلة توحيد دورة التسوية لتصبح ثلاثة أيام عمل بعد يوم التداول (T+3) وذلك كخطوة نحو ترقية السوق إلى مصاف الأسواق الناشئة.

زخم شرائي من الأجانب على الأسهم الكويتية (قاسم باشا)

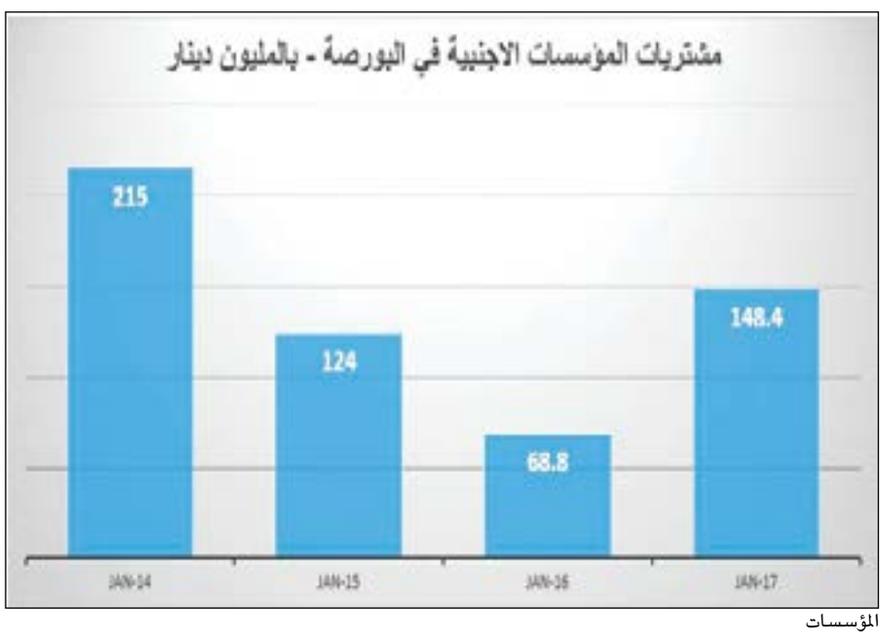

المؤسسات

### الاستبيان استطلع آراء 97 مسؤول استثمارات سيادية ومدير احتياطيات يديرون 12 تريليون دولار

# «INVESCO»: الصناديق السيادية بالشرق الأوسط تتجه للعقار كمصدر بديل للدخل

أكدت شركة «إنفيسكو» العالمية لإدارة الأصول أن الصناديق السيادية في الشرق الأوسط متأثرة بمحدودية خيارات زيادة مخصصات الاستثمار في الأصول مرتفعة المخاطر والتي تدفعهم إلى تقليص تغيير مخصصاتهم الاستثمارية إلى أدنى مستوى خلال السنوات الخمس الماضية، رغم استمرار ازدياد اتساع فجوات العائدات.

وذكرت الدراسة التي قامت بها انفيسكو أن المستثمرين السياديين في الشرق الأوسط يعتبرون انخفاض أسعار الفائدة أكبر عوامل التخصيص التكتيكي للأصول مما يدفع لزيادة مخصصات الاستثمار في الأصول العقارية في الوقت الذي يبحث فيه المستثمرون السياديون عن مصادر بديلة للدخل. ومع ذلك، يرى المستثمرون أن الآثار بعيدة الأمد للتحول التدريجي من التيسير الكمي إلى التشدد الكمي باتت أقل وضوحا، ويرون بدلا من ذلك أن أهمية بريكسيت ونتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية ستزداد أهميتها في عملية اتخاذ قرارات تخصيص الأصول للاستثمار في المستقبل (من المتوقع أن تزداد أهميتها بنسبة +82٪ و+68٪ على التوالي)، بالتزامن مع ازدياد وضوح تأثير التغيرات السياسية على أداء الاستثمارات.

وأجرت دراسة العام الحالي استبيان لآراء 97 مسؤول استثمارات سيادية ومدير احتياطيات بنوك مركزية في مختلف أنحاء العالم يديرون 12 تريليون دولار أمريكي** من الأصول السيادية، وسألتهم في مقابلات أجرتها معهم وجها لوجه حول تصنيفهم لأهمية تأثير مختلف العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في استراتيجياتهم الاستثمارية.

**40٪ من الصناديق العالمية ستزيد استثماراتها بأميركا في 2017**

**البريكست يخفض الاستثمارات السيادية 5,5٪ ببريطانيا**

**انخفاض أسعار الفائدة أكبر عوامل التخصيص التكتيكي للأصول**

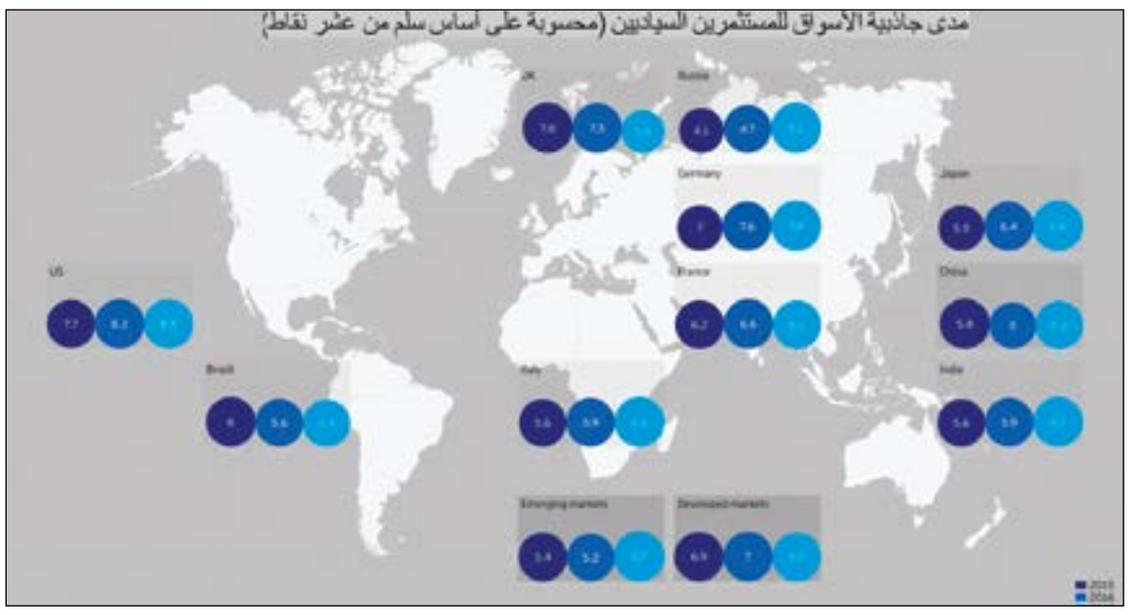


### تراجع في الصدارة

أكد المستثمرون السياديون المشاركون في الاستبيان أن الولايات المتحدة الأميركية كانت السوق العالمية الأكثر جذبا للاستثمارات السيادية خلال السنوات الثلاث الماضية وستحتفظ بهذه المكانة في العام الحالي، حيث نالت 8 نقاط من أصل 10 نقاط في هذا التصنيف. كما تصدرت الولايات المتحدة الأميركية تصنيفات أولئك المستثمرين على صعيد التخصيص الفعلي للأصول الاستثمارية، حيث ذكر 37٪ من المستثمرين أنهم زادوا حصة الأصول الأميركية الشمالية الجديدة في محافظهم الاستثمارية عام 2016 مقارنة بمجموع أصول محافظهم الاستثمارية، أي أكثر من مخصصات الاستثمار في أصول أي منطقة أخرى من العالم. في حين يخطط 40٪ منهم لزيادة حصة تلك الأصول خلال عام 2017، مقارنة مع 4٪ فقط أقل من حصص الأصول الأخرى عام 2016 و4٪ ممن يخططون للقيام بنفس الشيء عام 2017، بينما أكد باقي المستثمرين أنهم لم يغيروا تلك الحصص أو يخططوا لتغييرها (بنسبة 59٪ عام 2016 و56٪ عام 2017).

### البريكسيت وتراجع الاستثمارات

شهدت الأصول البريطانية أكبر انخفاض من نوعه في نسبة جاذبيتها للمستثمرين السياديين، حيث تراجعت تلك النسبة من 7,5٪ العام الماضي إلى 5,5٪ خلال العام الحالي. ويرى المستثمرون أن بريكسيت تركت أثرا سلبيا جدا على الاستثمار في الأصول البريطانية وعلى الاستثمارات السيادية فيها، حيث باتت الفعاليات الأوروبية تشكك بمستقبل بريطانيا بصفتها «مركزا استثماريا رئيسيا» لأوروبا، نظرا للغموض الذي يحيط بفرض ضرائب أوروبية على الصادرات البريطانية إلى أوروبا ومدى قدرتها على دخول الأسواق الأوروبية.

وانخفضت مخصصات المستثمرين السياديين في الأصول البريطانية خلال عام 2016، حيث أكد 33٪ من المستثمرين المشاركين في الاستبيان أنهم قلصوا استثماراتهم في تلك الأصول وحصتها في محافظهم الاستثمارية (بنسبة تفوق جميع الأسواق الأخرى) وذلك مقارنة مع 13٪ أكدوا زيادة تلك الاستثمارات والحصص بينما ذكر الباقون (54٪) أنهم لم يغيروا شيئا فيها. إلا أننا حين نأخذ تراجع أسعار صرف الجنيه الاسترليني بعين الاعتبار، سوف نجد أن مخصصات الاستثمار في الأصول البريطانية ظلت مستقرة نسبيا، بالتزامن مع تراجعها بنسبة ـ 15٪ فيما يرجح أنه مرتبط بتراجع مقارب في أسعار صرف الجنيه الاسترليني بنسبة 16٪ مقابل الدولار الأميركي وليس بسبب الانسحاب من السوق البريطانية (الرسم 3). إضافة إلى ذلك، فقد أدى انخفاض أسعار صرف الجنيه إلى ازدياد الإقبال على الأسهم البريطانية.

وحين نستشرف آفاق المستقبل، نجد أن 41٪ من المستثمرين السياديين يتوقعون تخفيض حصص الأصول البريطانية في محافظهم الاستثمارية خلال عام 2017 مقارنة مع 5٪ فقط يخططون لزيادتها. إلا أن أغلبية أولئك المستثمرين (54٪) لا يعتزمون إجراء أي تغيير في تلك الحصص لأنهم ينتظرون نتائج التقييم طويل الأمد لتأثير بريكسيت على الأسواق البريطانية.

التفاصيل الكاملة على موقع «الأنباء»

### بعائد 1,625٪.. وتستحق في ديسمبر المقبل

# «المركزي» يصدر سندات «تورق مقابل» بقيمة 250 مليون دينار

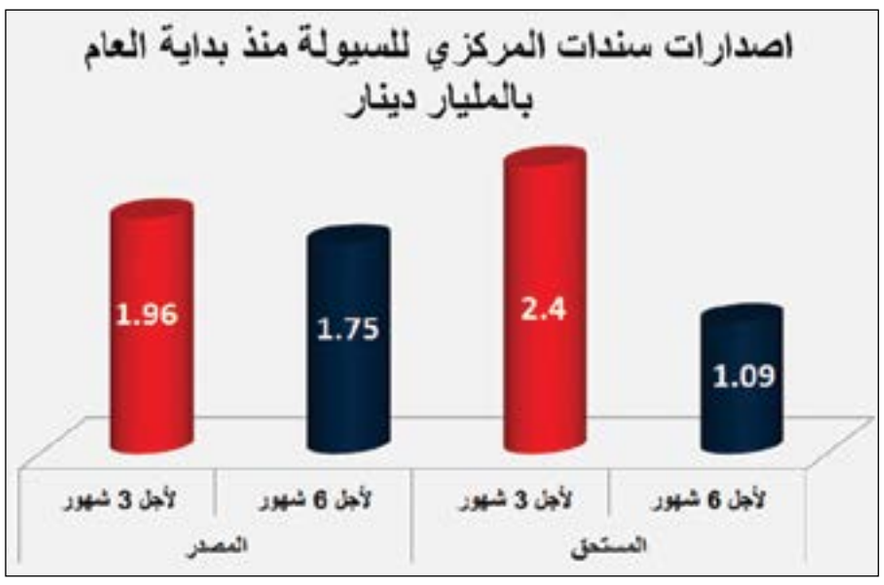


مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي امس سندات «تورق مقابل» بقيمة 250 مليون دينار لأجل 6 أشهر، بعائد 1,625٪، وهو نفس العائد لآخر إصدار لمدة 6 أشهر الصادر في مايو الماضي، وشهد الإصدار تغطية تخطت 3 مرات حجم الاصدار، ويستحق سداد السندات في ديسمبر المقبل.

ويتزامن هذا الإصدار مع استحقاق لسندات «تورق مقابل» اصدرها البنك في 7 مارس 2017 لمدة 3 أشهر بقيمة 220 مليون دينار، وتستحق أمس 6 يونيو بعائد 1,25٪، وقد يكون جزءا من الإصدار الجديد لسداد هذا الاستحقاق.

ومن حيث القيمة، تعتبر هذه السندات ثاني أكبر إصدار لـ«المركزي» منذ بداية 2017، حيث كان الإصدار السابق في نهاية مايو الماضي هو الاكبر مسجلا 360 مليون دينار، وذلك بالمقارنة بمتوسط الاصدارات التي طرحت منذ بداية العام، والذي يتراوح بين 175 و 240 مليون دينار.

وكان آخر اصدارات «المركزي» من سندات السيولة والتورق قبل اصدار امس في 30 مايو الماضي، أي قبل اسبوع، بقيمة 360 مليون دينار لأجل 6 اشهر، حيث يستحق في 28 نوفمبر المقبل، وكان بعائد 1,625٪.

ومنذ بداية العام الحالي، أصدر «المركزي» سندات «تورق مقابل» بقيمة 3,7 مليارات دينار، في صورة 17 إصدارا وبمتوسط 218 مليون دينار للإصدار الواحد، ومتوسط عائد 1,43٪.

ويقابل هذه الإصدارات سندات «تورق مقابل» يستحق اجلها خلال الفترة نفسها بقيمة 3,4 مليارات دينار، في صورة 17 اصدارا ايضا، وبمتوسط 205 ملايين دينار للإصدار الواحد، ومتوسط عائد 1,13٪.

وتتوزع إصدارات سندات «التورق مقابل» منذ بداية 2017 على 7 إصدارات لأجل 6 أشهر بقيمة 1,7 مليار دينار، بمتوسط 250 مليون دينار للإصدار الواحد، وبمتوسط عائد 1,517٪. ويقابلها سندات مستحقة لأجل 6 اشهر بقيمة 1,09 مليار دينار، في صورة 5 اصدارات.

فيما تستحوذ الاصدارات لأجل 3 أشهر على 1,9 مليار دينار، في صورة 10 اصدارات، وبمتوسط 196 مليون دينار للإصدار الواحد، وبمتوسط عائد 1,375٪. وتقابلها سندات مستحقة لأجل 3 اشهر بقيمة 2,4 مليار دينار، في صورة 12 اصدارا.

ويطرح البنك المركزي سندات محلية للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

**الإصدار يُعد ثاني أعلى قيمة "سندات تورق مقابل" منذ بداية العام**

**3,7 مليارات دينار قيمة الإصدارات منذ بداية 2017.. يقابلها 3,4 مليارات استحقاقات**